

المشاركون في ندوة «الانباء» «العالم في قبضة الإرهاب» أكدوا أن الجهل بالشريعة الإسلامية والتفكك الأسري أبرز أسباب انتشار التعصب

انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وغياب دور الأسرة والطائفية وإقحام الدين في السياسة عزز من خطورة الإرهاب



المستشارة تهاني العبيدي



د.حسن جوهر



الدكتور أحمد الحمدان

أدارت الندوة وأعدتها للنشر: آلاء خليفة

«الإرهاب لا دين له.. لا وطن له.. لا حدود له.. لا حتى زمان ولا مكان»، فالعالم يصحو فجأة على أصوات تفجيرات إرهابية هنا وهناك لأسباب عدة. بعضها مغفلي برداء الدين. وأخرى ذات طابع سياسي أو اثني معاً. وغيرهما الكثير من الأسباب التي لا نتيجة لها سوى ضحايا أبرياء تقف لهم يد المجرمين قتلاً وذبحاً وقصفاً ويروون بدمانهم الصائرة تراب أوطانهم. ومع انتشار العمليات الإرهابية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية حتى أضحت لا يوجد في العالم أي رقعة أرض بمنأى عن ذلك الإرهاب المتنقل أرات «الانباء» تنظيم هذه الندوة الحوارية التي تجمع مختصين من قانونيين وسياسيين وأمنيين وأكاديميين لتبسيط الضوء على أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب بهذا الشكل المخيف. وكيفية استئراج الجماعات الإرهابية الشباب إليها. وصولاً إلى ما هو مطلوب للنصيحة لتلك الجماعات ومواجهتها تمهيداً للقضاء عليها. وإلى التفاصيل:



نائب رئيس التحرير الزميل عدنان الراشد مرحباً بضيوف «الانباء»

الحمدان: العمليات

الإرهابية التي

حدثت على أيدي

المسلمين

في أوروبا نسبتها

2:1 مقابل 98%:

ارتكيبها

غير المسلمين

جوهري: أجهزة

مخابراتية تستغل

العمليات الإرهابية

للحصول

على مكاسب

سياسية

العبيدي: الكويت

كانت بأمأن

عن العمليات

الإرهابية بفضل

دستورها

إلا أن موجة العنف

طالت عدداً

من شبابنا

وفق رؤية دينية

خاطئة

الولايات المتحدة الأميركية، نرى أن روسيا الاتحادية دخلت على خط المواجهة المباشرة مع تلك الجماعات إضافة إلى الاستعدادات من قبل دول الإقليم نفسها سواء كانت دولة عربية أو إسلامية أو معنية بالإرهاب».

وأضاف: «بدأ الجميع يواجه الجماعات الإرهابية بطرقهم الخاصة وتلك المواجهة بالتأكيد يجب أن يقابلها في الطرف الآخر ردة فعل»، لافتاً إلى «أن تلك الجماعات دخلت في حين غير متبصر، وحواشيتها الفكرية المعنوية لدى أتباعها ومقاتليها والمنتشرة جغرافياً هي محاولة إثبات الوجود، وأيضاً محاولة تبييان تلك الجماعات لدى انتشارها الجغرافي والمجتمعي في أماكن مختلفة حتى داخل قلب أوروبا وهي رسائل تود أن توجهها نظراً لأن الضربات الأخيرة باتت موجعة ومؤلمة ولأول مرة تلجأ روسيا لاستهداف البنية التحتية لتلك الجماعات وبالتحديد جماعة «داعش»، في سورية من خطوط الإمداد والمواصلات والمكان التي تتخذ منها تلك الجماعات ومصادر التمويل من صهاريج النفط والمعارب الحدودية».

ولفت جوهري إلى أن «تلك الجماعات حريصة على إيصال رسالة للرأي العام العالمي والإقليمي بأنها تمكنت من الوصول لتلك المناطق، وبالتالي فإن وجود ضربات متتالية في فرنسا فضلاً عن المحاولات الاستباقية التي كشفت المخططات لعمليات إرهابية في بلجيكا ولندن وهذا ما أعلنت عنه الحكومات الرسمية بعد أحداث باريس فضلاً عن الاختراق والضرب في عقر الدار حتى أصبح يستهدف دولاً غير متورطة في الحروب الإقليمية في دول خارج إقليم سورية والعراق وليبيا ومصر»، متحدثاً عن استهداف الإرهاب لدول حالياً مثل الكويت والمملكة العربية السعودية.

وهذا ما فتح المجال لما يعرف في العرف الأمني «بالحرب المفتوحة» والتي يسعى فيها كل طرف إلى استخدام جميع الوسائل والحاق أكبر ضرر بالصخص وبالتالي فهي أحد الأسباب الرئيسية لانتشار العمليات الإرهابية في الآونة الأخيرة.

ورأى جوهري أن «بعض تلك الجماعات الإرهابية ووفقاً لما تؤكدته المعلومات الاستخباراتية لها علاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأجهزة أمنية استخباراتية وبحكومات أو جماعات داخل دول مختلفة وبالتالي فإنها تستغل مثل تلك العمليات لتعزيز القوى المتنافضة من أجل الحصول على مكاسب سياسية على طاولة المفاوضات».

وزاد قائلاً: «نحن نعلم أن هناك مفاوضات بين الأطراف المتصارعة في ليبيا على سبيل المثال تحت رعاية الأمم المتحدة، كما أن سورية دخلت حين المفاوضات السياسية بشكل مكثف برعاية أممية وأيضاً تحت نظر القوى الكبرى والدول الإقليمية، ولذلك فإن تعزيز القوى المتنافضة والأداة السياسية لبعض الأطراف المتصارعة مع تلك الجماعات أعطاهما الإذن بتخفيف تلك العمليات لإبراز قوة ميدانية بما يعكس مع قوتها التفاوضية على طاولة الحوار والمساومة في المستقبل».

واعتبر جوهري أن «الإرهاب اليوم أصبح من صميم مفهوم وتدابير ونائج وتأثير العلاقات الدولية المعاصرة، فالقضية ليست سهلة أو سطحية، كما يحاول البعض تفسيرها، وإنما معقدة وتتداخل فيها أبعاد عدة بسبب تعقيدات المجتمع الدولي ككل بما في ذلك دخول الإعلام والثقافة ووسائل التواصل الاجتماعي وتطور وسائل الاتصالات بما عزز من خطورة ظاهرة الإرهاب».

وأكد أنه «لا يمكن أن تبقى الدول والحكومات والأفراد في حالة من الانسجام التام إنما هناك خلافات وحواشٍ ضيقة

والكل يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة من خلال اكتساب درجات من القوة وهي التي تفرض مركز ونفوذ صاحب القوة وبالتالي فحتى لو كان هناك مساع لمحاربة الإرهاب فلا نعلم حقيقة مدى نجاح تلك المساعي فالمسألة تحتاج لوقت طويل وعمل ميداني للقضاء على ظواهر تلك العمليات الإرهابية»، مشيراً إلى أن «هناك تحرك جاد على المستوى الدولي لمواجهة تلك الظاهرة».

وذكر جوهري أن «أكبر عملية إرهابية حدثت في العالم كانت في الترويج المعروفة بأنها من أرق دول العالم من حيث السعادة البشرية والتسامح والقوة الاقتصادية»، لافتاً إلى «أن الإشكالية هي في تعليق الإرهاب على شماعة الدين بما يلحق الضرر بسمعة المسلمين حتى لو كانت الجريمة فريدة».

وبالحديث عن استغلال الشباب في العمليات الإرهابية، لفت جوهري، إلى أنه «يتم استغلالهم كونهم أكبر قطاع مجتمعي من خلال قوة جاذبة يقابلها قلة خبرة الشباب الذين مع الأسف يتم إغراؤهم بالجنة والخلود والبطولة وحور العين»، لافتاً إلى أن الشباب دائماً يتميزون بالحماسة والقوة في الطرح بما يجعلهم «طعماً سهلاً» لتلك الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى الظلم الذي تعاني منه المجتمعات الإسلامية ونقص التعليم والثقافة والفراغ الفكري فضلاً عن إغرائهم بالنجومية والإمارة والقيادة».

واعتبر جوهري أن «الإرهاب اليوم أصبح من صميم مفهوم وتدابير ونائج وتأثير العلاقات الدولية المعاصرة، فالقضية ليست سهلة أو سطحية، كما يحاول البعض تفسيرها، وإنما معقدة وتتداخل فيها أبعاد عدة بسبب تعقيدات المجتمع الدولي ككل بما في ذلك دخول الإعلام والثقافة ووسائل التواصل الاجتماعي وتطور وسائل الاتصالات بما عزز من خطورة ظاهرة الإرهاب».

وأكد أنه «لا يمكن أن تبقى الدول والحكومات والأفراد في حالة من الانسجام التام إنما هناك خلافات وحواشٍ ضيقة

البعد الطائفي سياسياً. وأشار إلى أنه «في سورية هناك أكثر من 70 جماعة دينية تنادي بقيام الدولة الإسلامية وجميعها في حالة صراع مع بعضها البعض، والسؤال هو «أي دولة إسلامية منهم نقبل؟» وجميعهم يجأون إلى العنف والإرهاب».

وطالب جوهري في ختام حديثه «بمعالجة الإخالات الهيكلية في السدول العربية الخاصة بالنسيج المجتمعي والثقافي ومتابعة التركيبة السكانية بين فترة وأخرى، بالإضافة إلى أهمية وأد الفساد المشتري في الدول، لاسيما الدول الإسلامية بكل أشكاله المتمثلة في الفساد الإداري والمالي والأخلاقي وضرورة تعزيز مفهوم المواطنة الحقيقية».

وتابع قائلاً: القيادات العليا في الأحزاب الدينية في الوطن العربي «مدللة ومعززة ومكرمة» من قبل الدول بالأراضي والمناصب والتمويل، متسائلاً: لماذا لا يتم تشجيع السيارات والجمعيات الإسلامية المعتدلة والوسطية في تنشئة الشباب على المفاهيم الإسلامية الوسطية، مطالباً بضرورة أن تحتوي المناهج الدراسية على مبادئ الوحدة الوطنية ومفهوم التعددية والبعد الإنساني وضرورة مواجهة الحالات الإرهابية «بكل جراحة دون استحياء».

مراقبة الانترنت

من ناحيته، أرجع أستاذ القانون الجزائي بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.بدر الراجي انتشار الفكر الإرهابي لأسباب عدة، أبرزها «وسائل الإعلام، بالإضافة إلى ثورة الإنترنت وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك التفكك الأسري، فضلاً عن إقحام الدين في الأمور السياسية، واستغلال السياسة للدفع بطرف معين أجل تحقيق مصالح معينة». وذكر الراجي «أن أصدقاء السوء لهم دور في التأثير على الأصدقاء الآخرين، كما أن الفرد يرى أن ما يجده عند جماعة معينة قد يفوقه في



(يوسف كريم)

سكرتير التحرير للشؤون البرلمانية الزميل حسين الرمضان والزميلة آلاء خليفة مع الحضور في الندوة

للإرهاب بُعد طائفي كونه يغذي الشعور بالاصطفاف والتخندق.. ولابد من توفير بنية تحتية لإقامة مفهوم المواطنة وقبول الآخر في البيئة الإسلامية

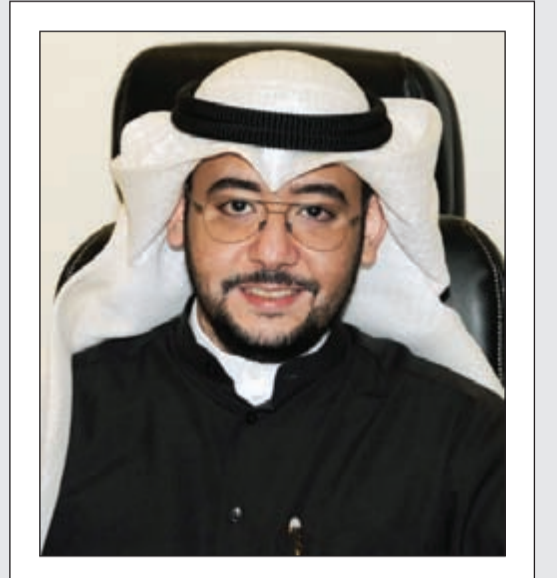
القضاء على البطالة والإسراع في تعديل التركيبة السكانية ومراجعة محتوى المناهج الدراسية ضرورة لمواجهة الظاهرة



د.فاطمة السالم



الشيخ يوسف السويلم



ندبدر الراجحي

منزله»، موضحاً أن «الإنترنت في الكويت غير مراقب بشكل جيد من قبل وزارتي المواصلة والداخلية ما أدى إلى التطرف وانتشار العمليات الإرهابية سواء داخل الكويت أو خارجها من خلال اتصال تلك الأطراف بالجماعات الخارجية».

شعارات دينية لتحقيق مصالح سياسية

وأشار الراجحي إلى وجود من «يستخدم شعارات دينية لتحقيق مصالح سياسية وهذا الأمر يؤدي إلى الفرقة في المجتمع»، موضحاً أن «الكويت أصدرت قانوناً للوحدة الوطنية ولكنه مع الأسف غير مفعّل أو بمعنى اصح مطبق بشكل انتقائي لأفراد دون آخرين». ولفت إلى أن «فكرة الجهاد اليوم أصبحت تصل للفرد في بيته من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى انتشار الفكر الإرهابي والتطرف واستقطاب الشباب لإشراكهم في العمليات الإرهابية»، موضحاً أن «قانون 2013 الخاص بتمويل الإرهاب غطى جوانب كبيرة»، لافتاً إلى «أنه في القانون الجزائي الكويتي لا يوجد جريمة إرهاب وإنما جريمة تمويل الإرهاب».

ما يصدر عن اللجنة». مؤكداً أن أفضل سياسة لمكافحة الإرهاب هي تجريم فعل الإرهاب.

للتطرف الديني جذور تاريخية

وانتقل الحديث إلى المستشار القانونية فسي أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية تهاني العبيدي التي لفتت إلى أن «التطرف قد يكون بالمعتقد أو الأفكار أو الأخلاق المجتمعات المعاصرة وتدعو فحرموا الحلال واتوا بالبدع. موضحة أن «جماعات الغلو والتطرف الديني أخذت بتكفير العقائدي والسياسي والاجتماعي واعتزّ لها ومصاصتها ورفض التعامل مع نظمها وشرائعها واعتبار كل مستجدات العصر بدعا وضلالة ومنكرا ينبغي تغييره داخل الكويت وخارجها بالعنف الدموي مستغلين الحرية والديموقراطية التي تميز الكويت».

وتفجير الجسد ويتم إخضاع من تم انتقاؤه بدقة لدروس شرعية وتدريبات جسدية إرهابية وفق رؤية دينية خاطئة غسلت بها عقول هؤلاء حيث أصدروا فتاوى وآراء وتفسيرات آيات من القرآن الكريم هي أبعد ما تكون عن تفسيره الصحيح فحرموا الحلال واتوا بالبدع. موضحة أن «جماعات الغلو والتطرف الديني أخذت بتكفير المجتمعات المعاصرة وتدعو إلى مفاصلتها على المستوى العقائدي والسياسي والاجتماعي واعتزّ لها ومصاصتها ورفض التعامل مع نظمها وشرائعها واعتبار كل مستجدات العصر بدعا وضلالة ومنكرا ينبغي تغييره داخل الكويت وخارجها بالعنف الدموي مستغلين الحرية والديموقراطية التي تميز الكويت».

الكتباغون والنشاط الإرهابي

وحول كيفية تجنيد الشباب من قبل المتطرفين قالت العبيدي: «يكون التجنيد وفقاً لخطة يقوم بإعدادها زعماء الفكر المتطرف الضال بمراحل وخطوات لاستقطاب الاتباع اليهم والتربيت على فئة الشباب العمرية كونها الأسهل في التأثير ومن أجل الاستفادة القصوى منهم ومن طاقاتهم وإقدامهم وتكون على أربع مراحل متمثلة في مرحلة الجذب والدعوة ومرحلة البيعة والإعداد التنظيمي، بالإضافة إلى مرحلة التصنيف ومرحلة الإحكام والسيطرة»، مشيرة إلى أن «التنظيمات الفكرية تضطر في بعض الأحيان للتجنيد الطارئ من خلال إعداد عنصر بشري متطرف دينياً وتدريبه في مدة قصيرة من أسبوعين إلى عشرين يوماً لتعمل طارئة محددة الهدف والتاريخ والوقت وهي تذكرة الموت، تذكرة ذهاب دون إياب فهي عادة ما تكون للعمليات الانتحارية بواسطة

ويعتقد أن «التطرف قد يكون بالمعتقد أو الأفكار أو الأخلاق المجتمعات المعاصرة وتدعو إلى مفاصلتها على المستوى العقائدي والسياسي والاجتماعي واعتزّ لها ومصاصتها ورفض التعامل مع نظمها وشرائعها واعتبار كل مستجدات العصر بدعا وضلالة ومنكرا ينبغي تغييره داخل الكويت وخارجها بالعنف الدموي مستغلين الحرية والديموقراطية التي تميز الكويت».

وأكدت العبيدي أن «التطرف الديني مآربه السياسية تفوق أهدافه الدينية بل يثبت أنهم يستغلون الدين وكل ما من شأنه أن يوصلهم لاعتلاء السلطة»، موضحة أنه قد تم استغلال التكنولوجيا على أوسع نطاق من قبل تلك الجماعات حيث نشر إيديولوجياتها وتجنيد الشباب عبر الأقطار وحشد الاتباع وهو ما يعرف بـ«الأدب الجهادي» عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لافتة إلى أن «هناك بعض المواقع التي تعطي دروساً تعليمية كيفية صناعة المتفجرات ومن مواد أولية بسيطة متوافرة كما أنها دون عناوين ليسهل ترويجهها بأمان».

جرائم مستحدثة

وأشارت العبيدي إلى أن المشرع الكويتي لم يال جهداً في سبيل تعديل العقوبات وإضافة الأفعال المجرمة غير المدرجة سابقاً وهو ما يعرف بـ«الجرائم المستحدثة» وأبرزها حالياً الجرائم الإلكترونية وخصت بالذكر الجرائم الإرهابية الإلكترونية والتي كان لها دور كبير في انتشار الفكر التطرفي وتحريض وتجنيد الشباب للفكر المتطرف بل والتأثير فيهم إلى درجة السفر خارج البلاد للانخراط بتنفيذ أفعال مجرمة، موضحة أنه قد تم إقرار القانون من قبل مجلس الأمة. ولقّبت العبيدي إلى أن «المتورطين في أعمال إرهابية في البلاد بلجاؤن لدول ليس للكويت اتفاقية معها تلزمها بتسليمهم، ولكن تم تدارك ذلك بإجماع دولي

وعقد عدة اتفاقيات بهذا الشأن»، موضحة أن «القوانين الجزائية الكويتية بما فيها الاتفاقيات التي انضمت لها الكويت تعتبر متقدمة مقارنة بتشريعات دول كثيرة في التصدي للتطرف الديني والعنف والإرهاب»، لافتة إلى أن «المشعر طالب المواطنين والمقيمين بمساعدة رجال الأمن لإرساء الاستقرار على أرض الكويت»، مؤكدة أن «الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول والهيئات الدولية المبرمة هي ملزمة للكويت وفقاً للمادة 177 من الدستور».

وقالت: «الجدير بالذكر أنه في سبيل الحد من انتشار الجرائم الإرهابية جعل المشعر باب الدفعة والتوبة مفتوحاً أمام الفاعل والشريك للاستفادة من الإعفاء العقابي، لذلك وضعت السعودية برامج احتواء لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع للمتطرفين الذين تختلف طبيعتهم عن المجرمين المألوفين»، مستشهدة «بلجان المناصحة في السعودية ونورها المميز في هذا المجال»، مطالبة «بضرورة معالجة ضحايا التطرف الديني الضال نفسياً من قبل الحكومة وتعيضهم مادياً لأن الدولة بموجب العقد الاجتماعي مع المواطن عليها توفير الأمن والأمان له».

الحوار بالرحمة واللين مع الشباب

وأشارت العبيدي إلى أن المشرع الكويتي لم يال جهداً في سبيل تعديل العقوبات وإضافة الأفعال المجرمة غير المدرجة سابقاً وهو ما يعرف بـ«الجرائم المستحدثة» وأبرزها حالياً الجرائم الإلكترونية وخصت بالذكر الجرائم الإرهابية الإلكترونية والتي كان لها دور كبير في انتشار الفكر التطرفي وتحريض وتجنيد الشباب للفكر المتطرف بل والتأثير فيهم إلى درجة السفر خارج البلاد للانخراط بتنفيذ أفعال مجرمة، موضحة أنه قد تم إقرار القانون من قبل مجلس الأمة. ولقّبت العبيدي إلى أن «المتورطين في أعمال إرهابية في البلاد بلجاؤن لدول ليس للكويت اتفاقية معها تلزمها بتسليمهم، ولكن تم تدارك ذلك بإجماع دولي

وقالت: «الجدير بالذكر أنه في سبيل الحد من انتشار الجرائم الإرهابية جعل المشعر باب الدفعة والتوبة مفتوحاً أمام الفاعل والشريك للاستفادة من الإعفاء العقابي، لذلك وضعت السعودية برامج احتواء لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع للمتطرفين الذين تختلف طبيعتهم عن المجرمين المألوفين»، مستشهدة «بلجان المناصحة في السعودية ونورها المميز في هذا المجال»، مطالبة «بضرورة معالجة ضحايا التطرف الديني الضال نفسياً من قبل الحكومة وتعيضهم مادياً لأن الدولة بموجب العقد الاجتماعي مع المواطن عليها توفير الأمن والأمان له».

وقالت: «الجدير بالذكر أنه في سبيل الحد من انتشار الجرائم الإرهابية جعل المشعر باب الدفعة والتوبة مفتوحاً أمام الفاعل والشريك للاستفادة من الإعفاء العقابي، لذلك وضعت السعودية برامج احتواء لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع للمتطرفين الذين تختلف طبيعتهم عن المجرمين المألوفين»، مستشهدة «بلجان المناصحة في السعودية ونورها المميز في هذا المجال»، مطالبة «بضرورة معالجة ضحايا التطرف الديني الضال نفسياً من قبل الحكومة وتعيضهم مادياً لأن الدولة بموجب العقد الاجتماعي مع المواطن عليها توفير الأمن والأمان له».

وقالت: «الجدير بالذكر أنه في سبيل الحد من انتشار الجرائم الإرهابية جعل المشعر باب الدفعة والتوبة مفتوحاً أمام الفاعل والشريك للاستفادة من الإعفاء العقابي، لذلك وضعت السعودية برامج احتواء لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع للمتطرفين الذين تختلف طبيعتهم عن المجرمين المألوفين»، مستشهدة «بلجان المناصحة في السعودية ونورها المميز في هذا المجال»، مطالبة «بضرورة معالجة ضحايا التطرف الديني الضال نفسياً من قبل الحكومة وتعيضهم مادياً لأن الدولة بموجب العقد الاجتماعي مع المواطن عليها توفير الأمن والأمان له».



د.حسن جوهر ود.فاطمة السالم وتهاني العبيدي مع مدير التحرير الزميل محمد الحسيني وسكرتير تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرضمان ومسعد حسني وآلاء خليفة

التوصيات

- تعزيز ثقافة الاستعداد الوقائي الاستباقي للتعامل مع الأزمة والإستراتيجية الأمنية لئلا تكون مقتصرة على محاربة الجماعات المتطرفة الضالة دينياً، بل أن تكون ناجحة في وقف نمو تلك الجماعات وتكاثرها بمرافقة مصادر التأثير وإزالة كل ما من شأنه أن يشجع على اعتناق الفكر الديني المتطرف.
- وضع خطط لجميع مؤسسات الدولة لتنفيذها والتقيد بها.
- تعزيز وجود العناصر الأمنية المدربة.
- تحسين صورة وسمعة الدولة لمنع تطاول المتهورين والحاقدين.
- التوعية الإعلامية لكافة أطراف المجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- تعزيز الوطنية عبر المناهج الدراسية وإعلام الدولة المرئي والسموعي والمقروء واستخدام التكنولوجيا لنشر أيدولوجيات الدولة.
- تقنين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لضمان عدم توظيفها من قبل أصحاب الأيدولوجيات المتطرفة لزرع التطرف في مجتمعنا.
- يجب على الدولة وضع إستراتيجية لرصد ما يتم في وسائل التواصل الاجتماعي وعمل حملات مضادة.
- نشر الإسلام الصحيح وقبول الآخر والسلام في المجتمع.
- أهمية وجود شخصيات قيادية يتخذها الشباب قدوة حسنة لهم.
- تغيير المناهج الدراسية وغربلتها والتي لها اثر سيئ على العقول الناشئة.
- مراقبة وتقييم الأساتذة والمدرسين في المدارس والمعاهد والجامعات والتحري بشأن أي شكوى ضد أستاذ بأنه متطرف واتخاذ إجراءات صارمة وجديّة إزاء من يثبت تورطهم بنشر الفكر المتطرف.
- فتح باب الحوار ونقاش جميع المواضيع بشفاافية ووضوح من خلال استضافة اخصائين في جميع الحقول العلمية والشرعية في الإذاعة والتلفزيون والجمعيات التجارية.
- إنشاء قوة عربية لمحاربة التطرف الديني الضال.
- عمل استبيانات لرصد أعداد المنتظمين أو المتعاطفين مع الفكر المتطرف الديني الضال بمختلف الحركات والتنظيمات.
- تعديل التشريعات القانونية ولابد من أن تكون العقوبات موازية للفعل المرتكب وضرورة سد الثغرات القانونية كي لا يستغلها المتطرفون الضالون للتصل من المساءة القانونية.
- القضاء على أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي لضمان مجتمع متماسك بأفراده وحفظ الشباب من استقطابهم من ذوي الفكر الديني المتطرف الضال.
- تكثيف الدورات والندوات في المدارس والمجتمع بهدف التوعية بشأن ديننا الإسلامي ورفيقه في التعامل مع المسلمين وغير المسلمين.
- القضاء على البطالة وتوظيف الشباب بقصر مدة الانتظار وأبرز الحلول هي تعديل التركيبة السكانية والتكوير الذي بات أمره ضرورة ملحة.
- على وزارة الداخلية والجيش دور كبير في انتقاء الأفراد المنتسبين إليهما وضرورة توظيفهم بما يتناسب وتخصصاتهم.
- مراقبة المصنفات والكتب التي يحاول الكثيرون إدخالها أثناء فعالية المعارض الدولية للكتاب ومراقبة ما يدخل الكويت من كتب وأقراص ممجدة بمواد محظورة النشر والتداول عن طريق الطلب عبر الإنترنت.
- إنشاء مكاتب أو لجان ترعى المتضررين جسدياً ونفسياً جراء جرائم الفكر المتطرف المتشدد الضال.
- مراقبة ومحاسبة القنوات الإعلامية المثيرة لمواضيع لها أبعاد خفية بتشجيع التطرف الفكري الضال والترويج له بشكل أو بآخر.
- مراقبة المنافذ الجوية والبرية والبحرية لمن يقومون بتهرب الشبان والفتيات إلى خارج البلاد ليلتحقوا بقيادات الفكر المتطرف الضال بأرجاء الأرض.
- تشكيل فريق إعلامي أكاديمي يضم كوادر بعدة تخصصات لوضع خطط تصحيحية بلوائح إجرائية لإدارة موضوع التطرف الضال.
- إنشاء مركز كويتي على غرار المركز السعودي بلجان المناصحة لمعالجة قضايا التطرف الديني الضال، بحيث يضم كوادر متخصصة من جميع التخصصات للمعالجة الجسدية والنفسية بدلاً من إرسالها لدول أخرى للمعالجة.
- وضع سيناريو وخطط بديلة لمواجهة أي أزمة تمس البلاد في حال حدوث أي حالة تطرف ديني ضال فلا بد من وضع خطط بديلة للجهة الداخلية للدولة وأخرى خارجية في التعامل الدولي وعادة ما تكون الخطط البديلة حازمة وقوية بدرجة أعلى ويكون الاستعانة بجهات أخرى.
- الاطلاع على تجارب الدول المشابهة وبالأخص الخليجية والعربية والاستفادة من طرق تصديها والمعالجة في كيفية التصدي للتطرف الديني.
- ضرورة عزل المعتقلين السياسيين والمتطرفين الضالين دينياً عن بقية السجناء فقد تم تجنيد عدد من العناصر التابعين للفكر التطرفي الديني الضال من داخل السجن.
- توفير خط هاتف لمناقشة أفكار أصحاب التطرف وتوجيههم ونصحهم وإعانتهم على حل المشاكل التي يواجهونها.
- تفعيل الشرطة المجتمعية التابعة لقطاع الأمن العام بشكل أكبر لأهمية دورهم في مكافحة الجريمة بطرق وقائية وحل الجرائم بسرعة وإنجاز.
- تفعيل دور رجال الدين والمشايخ في مكافحة التطرف الديني.
- محاربة انتشار المخدرات في المجتمع.
- أهمية وأد الفساد الموجود في الدول، لاسيما الدول الإسلامية.
- عمل برامج للإدماج الاجتماعي فهناك فئات في المجتمع مهمشة وهناك حاجة لدمجهم اجتماعياً وضرورة نبذ خطاب الكراهية الموجود في مجتمعاتنا ونشر التسامح.